في جلسة الحكومة..

توجّه لمنح المصارف المزيد من المرونة

١٠ مليارات ليرة كمساهمات للمحافظات لمتابعة المشاريع المباشر بها ◄ وزير الصناعة: معمل صهر الحديد يستهلك كمية كبيرة من الكهرباء

الوطن

ناقش مجلس الوزراء خلال جلسته الأسبوعية أمس برئاسة المهندس حسين عرنوس مشروع قانون المصارف العمومية الذي يهدف إلى وضع إطار تشريعي خاص بالمصارف العامة لتوحيد بيئة عمل المصارف وتنظيم الرقابة على العمل المصرفي وتطويره ومنح المصارف المزيد من المرونة وتمكينها من المنافسة وزيادة مساهمتها في التنمية الاقتصادية ومرحلة إعادة الإعمار.

وافق المجلس على منح مساهمات للمحافظات لتمكين الوحدات الإدارية من القيام بعملها وإكمال المشاريع المباشر بها وتغطية الاحتياجات والبنى التحتية وتأمين الخدمات للمواطنين بمبلغ إجمالي ١٠ مليارات ليرة، كما وافق على عقد بالتراضي لاستكمال إجراءات استيراد ٥٠٠ باص نقل داخلي، على أن يتم توريدها خلال ستة أشهر على ثلاث دفعات، وعلى منح المؤسسة العامة للخطوط الحديدية سلفة مالية لتسديد قيمة المنح الصادرة بالمراسيم التشريعية الأخيرة.

وقرر المجلس رفع التعويضات الشهرية لطلاب المعاهد التقانية التابعة للمجلس الأعلى للتعليم التقاني التي يلتزم خريجوها بالخدمة في الدولة، لتصبح ١٥ ألف ليرة لطلاب المعهد من أبناء المحافظة التي يوجد فيها المعهد و٢٠ ألف ليرة للطلاب من خارج المحافظة التي فيها المعهد.

وأكد المهندس عرنوس ضرورة تكاتف الجهود والتشبيك بين كل الجهات العامة لتحسين واقع الخدمات وتخفيف الأعباء المعيشية عن المواطنين، والحضور الميداني في أماكن العمل والحرص على تنفيذ الخطط الخدمية والإنتاجية وفق الأولويات التنموية والمدد الزمنية المحددة، ودعم القطاعات الإنتاجية وفي مقدمتها القطاع الصناعي وتقديم كل أنواع التسهيلات للصناعيين لاستعادة نشاطاتهم الإنتاجية.

كما أكد رئيس مجلس الوزراء أهمية تعزيز التشاركية مع القطاع الخاص باعتباره شريكاً وطنياً حقيقياً ومتابعة تنفيذ البرامج والخطط التنموية المقررة والتعاطي مع الشأن العام بمسؤولية وشفافية.

وكلف المجلس الوزارات المعنية تقديم مذكرة تتضمن الإجراءات اللازمة لتأمين البيئة المناسبة لجذب الاستثمارات وخصوصاً في مجال الطاقات المتجددة، والإسراع بإصدار قرارات فرز الناجحين من الفئات الثالثة والرابعة والخامسة في مسابقة المرسحين لدعم المواقع الإنتاجية بالعمالة اللازمة، وطلب من مختلف الوزارات موافاة المجلس باحتياجاتها وفق الشواغر الموجودة تمهيداً لإجراء مسابقة عامة تلبي حاجة المؤسسات من العمالة.

كما جدد المجلس تأكيد ضرورة تكاتف الجهود لدعم عملية استلام محصول القمح والاستمرار بتقديم التسهيلات للفلاحين لاستجرار كامل إنتاجهم، وحصر المساحات المزروعة بالقمح في المحافظات لمتابعة تسليم إنتاجها ومنع حدوث أي تجاوزات من شأنها التأثير سلباً في استجرار المحصول، إضافة إلى تعزيز إجراءات مكافحة الحرائق والتعامل بشكل فوري مع الحرائق في حال حدوثها.

واستمع المجلس لعرض قدمه وزير الصناعة حول واقع معامل صناعة الحديد ومعامل الصهر لدى القطاعين العام والخاص والصعوبات التي تعترض عملها ومقترحات تطويرها.

وقرر مجلس الوزراء اعتبار يوم الـ١٦ من شهر كانون الأول من كل عام يوماً وطنياً للتشجيع على القراءة في مرحلة الطفولة المبكرة بهدف ترسيخ ثقافة العلم والمعرفة وتطوير قاعدة الطفل اللغوية والمعرفية.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» قال وزير الصناعة زياد صباغ: إنه تم عرض واقع معامل صناعة الحديد ومعامل الصهر لدى القطاعين العام والخاص والصعوبات التي تعترض عملها ومقترحات تطويرها حيث تم طرح العديد من المقترحات والصعوبات التي يعاني منها هذا القطاع والتي تتمثل بعدم توفر المواد الأولية للقطاعين وحول صعوبات القطاع العام قال: إن المؤسسة العامة للصناعات الهندسية تضم أربعة معامل منها معملان يتم حالياً دراسة لإعادة تأهيلها وهما معمل القضبان ومعمل البواري إضافة لذلك لدينا مشكلة تأمين الكهرباء وهي مرتبطة بوزارة الكهرباء وتوافر إمكانيات الكهرباء لمعمل صهر الحديد والتي تستهلك إلى كمية كبيرة من الكهرباء وتم تكليف الوزارة بإعداد الدراسات اللازمة لذلك لافتاً إلى أنه يتم حالياً دراسة كاملة لآليات استخدامها ضمن عملية إعادة الإعمار للاستفادة قدر الإمكان من الخردة من المنشآت للاستفادة منها.

هل نحن على موعد مع زيادة لأسعار ١٥ سلعة أبرزها الحليب والزيت

«المالية» ترفع الحد الأدنى لقيم المستوردات للحصول على إيرادات أكبر من الرسوم الجمركية

يوسف: المالية تعزز وارداتها على حساب معيشة المواطن

عبد الهادي شباط

حصلت «الوطن» على نسخة من قرار لوزير المالية كنان يغي يتضمن تعديل الحد الأدنى لقيم المستوردات (الأسعار الاسترشادية) لـ١٥ سلعة ومنه تم تحديد السعر الاسترشادي لزيت عباد الشمس الخام ليصبح ١١٠٠ دولار للطن بدلاً من ٦٠٠ دولار الصادر في عام ٢٠١٩.

بينما تم تحديد السعر الاسترشادي لمادة زيت النخيل الخام بـ(١٠٠٠) دولار للطن و(٢٠٠) لطن الذرة الصفراء العلفية و(٤٧٥) دولاراً لطن كسبة فول الصويا و٢٠٠ دولار لطن البن غير المحمص و٤٦٠ دولاراً للسكر الأبيض المكرر و٣٦٠ دولاراً للسكر الخام و٥٥٠ دولاراً للطن من مادة بيلليت الحديد.

بينما تم تحديد السعر الاسترشادي للطن من مادة الحديد المجفف المسحوب الدسم ٢٢٠٠ دولار في حال كان من مصدر إيراني و٣٠٠٠ دولار للحليب المجفف من باقي الدول وتم تحديد السعر الاسترشادي للطن من مادة الحليب المجفف كامل الدسم ٣٢٠٠ دولار وتم تحديد سعر المتر المربع لمادة السيراميك بـ١٣ دولاراً.

وتم تحديد الحد الأدنى للطن من مادة بطاريات السيارات والدراجات النارية بـ١٧٠٠ دولار وأيضاً الحد الأدنى للطن من السمن النباتي من عبوات أكثر من ٢٠ كغ بـ١٢٠٠ دولار على حين السمن النباتي من عبوات أقل من ٢٠ كغ بـ١٤٠٠ دولار.

وفي قراءة لهذه التعديلات (الحد الأدنى لقيم المستوردات) في حال تمت إضافة معدل التحويل (سعر الصرف) إلى ٢٥٠٠ ليرة بدلاً من السعر السابق ١٢٥٦ ليرة سنكون أمام ارتفاعات في الأسعار خلال الفترة المقبلة.

حيث بين مدير في الجمارك حول تداعيات هذا القرار على ارتفاع أسعار المواد في السوق المحلية وأوضح أنه بمثال على ذلك السعر الاسترشادي للطن الواحد لمادة زيت عباد الشمس الخام كان بـ٦٠٠ دولار ومعدل التحويل كان ١٢٥٦ ليرة ومنه في حال ضرب ٦٠٠ دولار بـ١٢٥٦ ليرة يكون سعر الطن الواحد الخام من مادة زيت عباد الشمس الخام هو ٧٥٣ ألف ليرة.

بينما بعد التعديلات الحالية على الأسعار الاسترشادية يصل إلى (١١٠٠) دولار وارتفاع معدل التحويل (سعر الصرف) إلى ٢٥٠٠ ليرة يصبح سعر الطن الواحد من مادة زيت عباد الشمس الخام ٢,٧٥٠ مليون ليرة وهو ما يعادل ثلاثة أضعاف السعر القديم.

كما أضاف لذلك أن كلفة السعر القديم للتر الواحد من الزيت الخام كانت ٢٧٥٠ ليرة وكان مبيعها في السوق ٧ آلاف ليرة وهو ما يعني أن كلفة الإنتاج (العمليات التي يتم تنفيذها على الزيت الخام لطرحه في السوق) هي ٣٢٥٠ ليرة وهي قيمة عالية وغير مقبولة.

وبيّن عدد من أعضاء غرفة تجارة دمشق لدى التواصل معهم أن القرار لم يصلهم بعد، ولكنهم أوضحوا أن أي إضافة في الأسعار الاسترشادية يؤثر في احتساب كلفة المواد والبضائع المستوردة لدى تسعيرها من وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، وأن أي رفع في قيم الأسعار الاسترشادية يقابله ارتفاع في الرسوم الجمركية على البضائع المستوردة، وفي النهاية سيكون هناك ارتفاع في أسعار المواد في السوق المحلية بما يوازي معدل الارتفاع في الرسوم الجمركية.

وفي اتصال هاتفي مع المتابع في الشأن الاقتصادي الدكتور عمار يوسف بين أن المالية تبحث عن تحسين واردات الخزينة لكن دون النظر لتبعات ذلك على المستهلك، لأن التاجر والمستورد ليس لديهما مشكلة في ذلك كونهما يحملان كل الإضافات على مبيع المادة في السوق، على حين من يدفع الثمن لمثل هذه القرارات هو المواطن حيث ستشتمل قيم المواد والسلع التي سيتم التعاقد عليها حالياً بعد صدور قرار وزير المالية بتعديل الأسعار الاسترشادية على ارتفاعات لجهة ارتفاع الرسوم والضرائب على مستورداتهم بناء على رفع الأسعار الاسترشادية وكذلك اعتماد بعض هذه الأسعار في عمليات التسعير وحسابات الكلفة لتحديد سعر المبيع في السوق المحلية وفي المحصلة نحن أمام تعزيز لواردات المالية على حساب معيشة المواطن.

سماسرة المكاتب العقارية يتقاضون قرابة ترليون ليرة سنوياً

ماذا ينفعنا الاقتصاد الإنتاجي أم الاقتصاد الريعي؟

طارق الأحمد

لكي نجيب على هذا السؤال المركزي لا بد لنا أولاً أن نحدد مفهوماً جوهرياً هو هل نريد اقتصاداً ريعياً أم إنتاجياً؟

الفرق بين الاثنين هو فرق جذري وتحدده سياسات البلد، وهو جذري إلى الحد الذي يتجاوز فيه سن قانون ضرائب فقط بل هو منهاج عمل كامل وهو في الاقتصاد أشبه بالسان في اللغة، كأن تقول اللسان اللغوي اللاتيني أو اللسان الصيني أو اللسان اللغوي العربي.. أي إن الباقي كله تفريعات عن الأصل.

لماذا اضطر لهذه المقدمة؟

لأنني وجدت أن المشتغلين في حقل الاقتصاد وخاصة لجهة سن التشريعات والقوانين ووضع آليات تطبيقها، إنما يفعلون ذلك بغير قناعة حقيقية ويسوقون التبريرات المتنوعة فنجد أن المسؤولين يبادرون إلى انتقاد قوانين صاغتها الحكومة وأقرها مجلس الشعب.

هذا يدل على عدم وجود الفهم الجذري والكافي للمشتغلين في هذا الحقل من مسؤولين وكوادر علمية وفنية وإدارية والكوادر الخبيرة، التي عليها كلها تقوم مهمة صياغة القانون بأكمل وجه ومن كل الجوانب والنقاش حول الثغرات الممكنة وتلافيها، وأعني ههنا كمثال قانون البيوع العقارية الذي قرأنا تصريحات ناقدة تقلت على لسان وزير المالية نفسه له.

أي اقتصاد نريد؟

هذا السؤال يجب الإجابة عنه أولاً.

هل الاقتصاد الريعي ينفع لسورية؟

أيضاً هذا سؤال مهم.

نعم ثمة دول حققت أعلى معدلات دخل في العالم مثل سنغافورة ودبي الخ.. لكن هذا يكون القرار السياسي تابعاً لدول الغرب ولا أريد أن أسهب في الشرح فهذا يجب أن يكون واضحاً بعد ١٠ سنوات حرب على سورية كان من أهم أهدافها ضرب بنيتها الإنتاجية الممثلة بـ١١٥ ألف منشأة صناعية غير ملايين الأطنان السنوية من إنتاج القمح والقطن والزيتون والحمضيات ووو الخ.. حتى الوردة المشقفة التي كانت تشق طريقها لتحجز مكاناً على موقع الدخل الوطني بعد العتابة بها.

إن العقل الذي يفكر وفق الاقتصاد الإنتاجي لا ينسى بدوره الخدمات بالتأكيد لا بل يمكن أن تؤمن البنية الإنتاجية استقراراً أعلى بكثير للسياحة مما تروج له الأقلام التي تدعو إلى النوع الآخر وأهم مثال من الدول الأوروبية هو ألمانيا وإيطاليا، حيث إن إشغال فنادقها يعتمد بشكل رئيسي على زوارها للمعارض والشركات ويأتي السياح كمكملين، فيصبح حتى العمل الفندقي أرخص كلفة لأنه يعطي كل العام، والسوريون الاصطيافي في اللاذقية وطرطوس لليلة واحدة تتجاوز ما يشاهدونه في إعلانات الدول الأجنبية.

قانون ضرائب عصري

إن سن تشريع عصري ومدروس وذكي للضرائب في سورية وشامل هو كفيل حقيقة الآن وبعد ١٠ سنوات من الحرب وبعد تحرير معظم الأرض، أن يحول سورية بإمكاناتها الذاتية من حالة العوز والتراجع في النمو وحالات إغلاق المنشآت التي توسعت بل افتتح الكثير منها حتى أثناء الحرب، لكنها تقفل نتيجة تخبط الإجراءات الحكومية تجاهها عدا عن الحصار.

أولاً: ليكون التوجه واضحاً يجب أولاً أن تكون على بينة من حركة الأموال الحقيقية في البلد ونفك القيود المزمنة التي كبلنا نحن الاقتصاد بها مثل الضريبة التي يدفعها موظفو الدولة مثلاً وهي تثير العجب حيث يجب أن يكون المعيار الأول هو قيمة هذا الدخل نفسه أي أن يوضع معيار متغير للدخل الواقعي للأسرة السورية يراعي تغير الأسعار، وبنتيجته لا يوجد أي معنى لدفع كل من ينقص دخله عن هذا الحد لأي ليرة سورية لا في القطاع العام ولا الخاص، وهذا ما سيوفر عبئاً عن كادر الوزارة نفسها بيروقراطياً.

ثانياً: الواقع الحالي لن يدركه يعلم أن في البلد حركة أموال كبيرة ولا أريد الدخول في التحليلات حولها وأن حركة الاغتراب السورية الضخمة هي عامل مؤثر بها، لكنها تنحو نحو وضع الأموال في بنود التحوط وليس الإنتاج وهنا الكارثة.

التحوط في الدولار والذهب والعقارات وحتى السيارات يعني حرمان الإنتاج من حركة المال.

أي وبدلاً من توجه الشخص نفسه لتأسيس منشأة صناعية بـ١٠ مليارات ليرة مثلاً تشغل ٥٠ عاملاً وتوفر استيراد سلع وتصدر سلعاً الخ..

أو يستثمر في مشروع زراعي البلد أحوج ما تكون لهذه الأموال لتتدفق إلى هذا القطاع لسد فجوة الغذاء، فيلجأ إلى شراء عقارات تجمد المال ويزيد المضاربة على هذا السوق الذي أصبح جنونياً.

وفق تصريحات وزير المالية الأخيرة وهي منشورة فقد قال إن حركة البيوع العقارية كانت تناهز ٣٠ ألف عملية بيع شهرياً أي ١٠٠٠ عملية بيع يومياً ووفق تصريح آخر فإن معدل السعر قد بلغ ١٢٢ مليون ليرة سورية للبيعة الواحدة.

كما هو معلوم فإن قطاع السمسرة أي المكاتب العقارية تتقاضى ٢ بالمئة عن كل عملية أي أكثر من مليوني ليرة سورية أي مليارين ليرة يومياً أي يمكن أن يصل إلى تريليون ليرة سورية سنوياً. على حين لا تتقاضى وزارة المالية ما يستحق ذكره بالمقابل.

السؤال هنا هو بمثابة مفترق طرق:

فإنك إما أن تتوجه لوضع الضرائب على الاقتصاد الإنتاجي أو الاقتصاد الريعي.

الأول الإنتاجي يعني الموظفين وصغار الكسبة كما يقال في الأدبيات الاشتراكية والذين يقل دخلهم عما هو كاف للعيش أي عن ٢٠ مليون ليرة سورية سنوياً تقريباً أو أي دراسة تحدد الرقم فعلياً.

كما عن أصحاب المصانع الذين قاوموا أصعب الظروف أثناء الحرب والصناعي للحق يختلف عمن يضع رأسماله في مأمن، لأن في المصنع عمالاً وبضائع وحركة ناس، والصناعة هي القاطرة الاقتصادية التي تؤمن الاعتماد على الذات والصمود الاقتصادي بل والتصدير وتحقيق الوفر للبلد، وبالتالي فالسياسة الأولى أن تتبع هي حضانته وتأمين التسهيلات له وإعفاؤه حتى من الضرائب حتى يتعافى الاقتصاد وأنا أتحدث هنا عن الصناعات الصغيرة والمتوسطة وتشكل جل صناعات البلد وليس عن كبار المكلفين وهذه لها معاييرها المعروفة.

تجارب الدول

غالباً لا أحب الاستشهاد بالدول المتقدمة إلا على سبيل الاستزادة وليس التقليد فلكل دولة ظروفها.. ففي الولايات المتحدة الأميركية كل الناس مكلفون ضريبياً حتى من يعيش خارج أميركا يقوم بدفع الضريبة حتى عن عمله في الخارج، في المقابل يتم إعفاء كل دخل يقل عن ١٨٠٠٠ دولار سنوياً.

في النمسا تدفع الضريبة عن كل شقة تسكنها أو تؤجرها أو لا تؤجرها.

الاقتراح

بعيداً عن شواهد الدول فهي عديدة لكن ما يناسب سورية هو وضع سياسة ضريبية تتوجه نحو جميع القطاعات الإنتاجية الصغيرة والمتوسطة بالإعفاء من جميع الضرائب لمدة ٣ إلى ٥ سنوات على الأقل أسوة بقانون الاستثمار الجديد الذي يمنح الإعفاءات للمستثمر الخارجي فالأولى هو إعفاء الداخلي الذي صمد وبقي منتجاً.

لكن بالمقابل تعديل قانون البيوع العقارية لكي يشمل كل العقارات المجمدة وكثير منها مغلقة ويمتنع أصحابها عن وضعها في الاستثمار وهي ملك للوطن كما هي ملك للفرد ولا يجادل أحد في ملكيتها الفردية ويجب وضع ضريبة تصاعدية تعفي المالك من أول شقة للسكن لكنه يدفع عن الثانية فالثالثة تصاعدياً، ولمن يجادل بالملكية الفردية فعليه أن يتخيل حق من يشتري شارعاً بأكمله ويغلقه، هل سيكون ذلك من حقه؟

لو كان لدينا مسوحات إحصائية دقيقة لتكشفت الأرقام عن وجود آلاف الشقق الفارغة المغلقة التي لا يستفيد المجتمع منها بشيء منذ عقود.

هنا ستكتمل الدائرة ويندفع أصحاب الشقق لوضعها في الاستثمار بيعاً أو تأجيرها ويستفيد المجتمع والدولة وتنخفض الأسعار الجنونية.

كما يقدر أن يتحقق دخل ضريبي للدولة يفوق أضعاف ما تحصده الآن من سياستها الضريبية الفاشلة حالياً والخسارة بالمنتجين، طبعاً هي فاشلة لأنها تفشل منذ سنوات في تحقيق هدفين الأول هو إيجاد موارد للدولة وما تحصده حالياً هي أرقام هزيلة بالنتيجة، والثاني أنها تؤدي إلى إحجام المنتجين عن العمل والتطوير وليس المثال حول صناعيي حلب وحيداً بل لقد علمت عن عشرات الأمثلة الشبيهة ممن تيسر لي الحديث المباشر معهم لأنني لا أكتب المقالات من دون أدلة ورؤية واضحة.

نعم نحن بحاجة ماسة إلى فتح الحوار الشامل في مؤتمر اقتصادي يضع الرؤية لما علينا أن ننهجه في المرحلة المقبلة، فإما أن نعيد إعمار سورية بأموال وأيادٍ سورية ونحن قادرون أو أن يأتي مال خارجي لا يقل خطورة عما أتى بعد اتفاق الطائف في لبنان ولو بأشكال أخرى، ودليلي على ذلك ما كتبته حول المشاركة القطرية الكبيرة في مؤتمر سان بطرسبورغ الاقتصادي الأخير بوفد ضم ٥٠٠ مشارك، وما أدراك أن يأتي مال الاستثمارات القطري الأميركي بوجه روسي من عند حليفنا الذي وقعنا معه أكبر الاتفاقيات التفضيلية الاقتصادية تحت عنوان التوجه شرقاً، وخاصة أن الروسي ليس لديه فائض نقدي وهو يعلن سياسته في الشراكة مع الأموال الخليجية.

UNDP

PROCUREMENT NOTICE

(UNDP-SYR- ITB-028-21)

Invitation to Bid

Empowered lives.
Resilient nations.

Rehabilitation of Zahi Azrak Hospital in Alepp - Syria

UNDP invites qualified and eligible Firms to submit Bids for the above Invitation to Bid

Mandatory Sites Visit will be held in Zahi Azrak, will be on 22nd June 2021 at 11:00 AM

Bids shall be submitted by 29th June 2021, 03:00 pm Damascus time.

For more information, interested firms may download freely the solicitation document from the UNDP Web Site at the following address:
www.sy.undp.org/content/syria/en/home/operations/procurement.html
- procurement-notices.undp.org/
- www.facebook.com/UNDP.Syria

UNDP

إعلان استدراج عروض أسعار

(برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)
SYR-ITB-028-21

Empowered lives.
Resilient nations.

دعوة لتقديم عروض

إعادة تأهيل مشفى زاهي أزرق في مدينة حلب - سورية

يدعو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الشركات المؤهلة لتقديم عروض للدعوة المذكورة أعلاه

زيارة الموقع الإلزامية ستكون في مشفى زاهي أزرق يوم 22 حزيران 2021 الساعة الحادية عشرة صباحاً توقيت دمشق

أخر يوم لتقديم العروض 29 حزيران 2021، 03:00 بعد الظهر توقيت دمشق

لمزيد من المعلومات، يمكن للشركات المهتمة تحميل طلبات استدراج العروض من موقع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على العنوان التالي:

www.sy.undp.org/content/syria/en/home/operations/procurement.html
- procurement-notices.undp.org/
- www.facebook.com/UNDP.Syria